



قبل عامين، عندما وضعت الكويت استراتيجية جديدة لإدارة سوق الكويت للأوراق المالية، شكك كثيرون في قدرتها على إنجاز الأهداف الكبيرة في الاستراتيجية، لكن بعد النجاح الذي حققته هيئة أسواق المال في ملف الخصخصة وإدخال المشغل العالمي وتحالفه بحصة تصل إلى 44٪، تبدلت الصورة، وأصبحت البورصة أمام استحقاقات وعهد جديد مع إدارة القطاع الخاص لهذا المرفق الحيوي. تلك العلامة الفارقة في تاريخ الاقتصاد الكويتي جاءت مستحقة بعد فوز تحالف شركة (الاستثمارات الوطنية) الكويتية وشركتي (الأولى للاستثمار) و(أرزان للتمويل والاستثمار) وبورصة أثينا بمزايدة تخصيص بورصة الكويت بسعر 237 فلساً للسهم بقيمة إجمالية 19,9 مليون دينار. والآن، تبدو البورصة أمام مرحلة أكثر تطوراً وذلك بعد الإنجازات التي شهدتها على صعيد تهيئة البيئة الاستثمارية لاستقبال السيولة المحلية والإقليمية والعالمية في أجواء مواتية، بعد تقسيم الأسواق وغربلة الأسهم ضمن المرحلتين الأولى والثانية من خطة تطوير المنظومة، وبات الكيان أمام متطلبات جديدة، وهو ما دفع «الأنباء» إلى تنظيم ندوة تتمحور حول مستقبل بورصة الكويت والأهداف التي تصبو إليها خلال 2019 و2020. وأجمع خبراء اقتصاديون شاركوا في الندوة على أن سوق الأسهم يبقى الخيار الأكبر اتساعاً، معربين عن تفاؤلهم بمستقبل مشرق للبورصة الكويتية مع وجود شركات نظيفة وقوية وتشريعات مواكبة للمعطيات الحالية وهو ما سينعكس مستقبلاً على ترقيات عالية للبورصة. وأشاروا إلى أنه خلال العام 2019 أصبح فريق تنظيم السوق (هيئة الأسواق، البورصة، المقاصة) تحت الجهر، إذ سيكون مطالباً بإنجاز حزمة المشروعات الأساسية لاستكمال سلسلة الترقيات والانضمام لمؤشرات جديدة على غرار «MSCI» لاسيما بعد نيل بطاقتي الترقية من «فوتسي» و«ستاندرد آند بورز»... وفيما يلي تفاصيل الندوة:

## ندوة «الأنباء» عن «بورصة الكويت في 2019.. التحديات والفرص» تجمع المستثمرين والمسؤولين عن تطوير المركز المالي للبلاد

# مستقبل مشرق للبورصة.. شركات نظيفة.. أسهم قوية.. وترقية للعالمية



علي الموسى



صالح السلمي



فيصل صرخوه



محمد العصيمي

### فيصل صرخوه:

- ارتفاعات البورصة منذ بداية العام تعادل ارتفاع العام 2018 بأكمله
- صناعه السوق تحتاج من 5 إلى 6 لاعبين وتجربة صانع سوق واحد فشلت
- التفاؤل السبب الرئيسي لنجاح خصخصة البورصة بالرغم من التحديات
- البورصة لديها أسباب للنجاح بسبب إيجابية أرباح المصارف والتوزيعات

### محمد العصيمي:

- صانع السوق و«المارجن» والإدراجات النوعية 3 أهداف للبورصة
- نهتم بجودة الإدراج وليس العدد ونتوقع إدراجين في 2019
- «هيئة الأسواق» خاطبت «البترو» وشركاتها قبل تعديل قواعد الإدراج
- وجود شركات حكومية بحجم كبير سيسرع وتيرة الإدراجات

ينهدف إلى توسيع الدائرة من خلال فتح الباب أمام الشركات الراغبة في دخول السوق منذ بداية نشاطها. وبين العصيمي أنه يجب أن نعرف أن الاستثمار المباشر يختلف عن الاستثمار في الأسهم، ففي الكويت ومن أجل دخول الـ MSCI أصدر وزير التجارة والصناعة قراراً في نوفمبر الماضي يسمح بفتح سقف التملك للأجانب في البنوك المحلية، وكذلك عملت الهيئة مع المقاصة في تقليص فتح الحسابات، حيث كان الأجنبي مطالباً في السابق بتقديم نفس المستندات التي يقدمها إلى بنك HSBC وهي عملية تحتاج إلى أكثر من شهر وكانت تتسبب في شكوى المستثمر الأجنبي الذي يرغب بدخول السوق عن طريق نافذة واحدة، بمعنى أنه يقوم بإنجاز عملية «أعرف عميلك» في مكان واحد، ومن ثم يستطيع بالعلم، وبالفعل تم اعتماد هذا الأمر في الكويت، حتى أن الأمر لم يعد يحتاج سوى إلى 5 أو 6 أيام عمل فقط، الأمر الذي يسهل عملية دخول المستثمر الأجنبي.

وتابع: «بشكل عام فإن العرض والطلب هو الذي يحدد السعر، فنحن نضع الميكانيكية والنظم، كما أن الأمر يحتاج مرة، لذلك فإن الملاحظات التي تسلمناها من شركات الاستثمار فيما يتعلق بقواعد صانع السوق، تتطلب إعادة النظر ليس في أسهم الخزينة وإنما في أمور أخرى كثيرة». وقال: «نذكر قصة في هذا المجال تتعلق بتجربة «هيومن سوفت» التي تقدمت للانضمام من السوق في 2016 وندتها تظلم صغار المستثمرين لدى هيئة أسواق المال لرفض الانسحاب، وتم استخدام قناة «الصفقات الخاصة» لتنفيذ بعض العمليات بالتعاون مع إحدى شركات الاستثمار، واليوم نرى كيف أصبح وضع شركة «هيومن سوفت»، لذا

الاولى والتي يتوقع إدراجها قريباً. وحول عدد الإدراجات المستهدفة من قبل شركة البورصة خلال 2019 قال العصيمي إن الهدف إدراج شركتين على الأقل خلال العام، ولكن هذا ليس طموحاً ولا يهمنى العدد بقدر النوع، فإذا طالعنا محفظة الشركات المدرجة بالبورصة نجد أن جزءاً من ناتج الدخل القومي لا يشمل قطاع البترول وكيمويات وما شابه ذلك، ولهذا من المهم تغطية تلك الحزبة والافتداء بنظرنا في الأسواق الأخرى.

#### تجربة الخصخصة الأولى

قال العصيمي إن التجربة الأولى للحكومة في عملية الخصخصة، وقد تكلت بالنجاح لحسن التنظيم وحسن الاستشارة، وبفضل تضافر جهود جميع الأطراف في إنجاح هذه العملية، لكن يفترض أن تكون هناك خطوات قادمة في مرفق أخرى، فالصحة والتعليم من القطاعات المهمة، كذلك هناك الشركات النفطية مثل (إيكويت، ناقلات النفط، كوفيك وغيرها...) خاصة بعض الملاك لديهم الرغبة في الإدراج.

وأضاف: نحن بالفعل قمنا بالغاء الربحية، كما ألغينا شرط الربحية التشغيلية البالغة 75٪ كما ألغينا شرط بيع حصة 30٪ والتزامنا بالقواعد العالمية للإدراج وذلك الأمر يرجع إلى قناعتنا بأن هذه النسبة تختلف بين شركة تعمل في مجال الصناعة والبنوك مثلاً، حيث كنا

وتابع: «اليوم قصة نجاح خصخصة بورصة الكويت وترقيتها وكذلك الأدوات والتعديلات والمرونة التي ستحدث خلال الفترة المقبلة والتي تتمثل في عملية التعديلات والتفقيحات للوائح والقواعد لهُو النظرية لها في دول الخليج، حيث نجد أن الخدمات التي تقدمها قليلة ولهذا من المهم إضافة أغراض جديدة للنظر إلى السوق، ونحن عاكفون حالياً على موضوع الإدراجات، لكن كما يقال: «السهمكة الكبيرة هي التي تجلب السمكة المتوسطة والصغيرة»، ولهذا نحن بحاجة إلى شركات حكومية كبيرة مدرجة في البورصة على غرار شركات النفط الكبرى».

وأشار إلى أن «هيئة أسواق المال» قامت في وقت سابق قبل تعديل قواعد الإدراج بالحديث مع المؤسسات النفطية فيما يخص عمليات الإدراج وكانت لديها ملاحظات وتم تلافي تلك الملاحظات في الفترة السابقة. وقال العصيمي إن هناك مشاورات للعديد من الإدراجات خلال العام الحالي، وفي العادة شركات الاستثمار هي من تقوم بتزويدنا بقائمة الشركات الراغبة في الإدراج، مشيراً إلى أن هناك شركات في الأسواق الخليجية تريد الإدراج في السوق الكويتي.

وتكر العصيمي أن هناك إدراجات قائمة للبورصة الكويتية منمثلة في الشركات الناتجة عن هيئة مشروعات الخليجية بين القطاعين العام والخاص، وأولها سيكون شركة شمال الزور

يجب التركيز على مستقبلاً والذي لم يتم تطويره حتى الآن أو تم تطويره بالشكل غير المطلوب، فقال العصيمي إن شركات الوساطة في الوقت الراهن تقارن أعمالها بأعمال الشركات النظيرة لها في دول الخليج، حيث نجد أن الخدمات التي تقدمها قليلة ولهذا من المهم إضافة أغراض جديدة إلى شركات الوساطة، بحيث يجب على الوسيط أن يقدم خدمة المارجن (الداول في الهامش) ويقوم بإدارة الكاش وأن يقوم بأعمال التحليل البيانية وأمر أخرى كثيرة. وأكد العصيمي أن كل هذه الأمور التي تم ذكرها موجودة في الأسواق المجاورة والجميع يتعامل معها، ولهذا يجب أخذها في الاعتبار، أما بخصوص السندات فهذا مشروع طويل الأجل ولكن الشركات تستطيع أن تبدأ فيه وتنتهي في مرحلة متقدمة.

#### الحكومة تسرع الإدراجات

أما عن الجزء الأخير الخاص بالإدراجات النوعية، فقال العصيمي: «نحن لدينا فريق عمل متكامل وقمنا بتعديل قواعد الإدراج، بيد أن عملية إدراج أكثر من شركتين في ثلاثة بالعام ليست سهلة ولكن وجود شركات حكومية مدرجة وبحجم كبير سيسرع وتيرة الإدراجات الأخرى واعتقد أنه يوجد الملاك الجدد والقواعد الجديدة ستكون هناك سهولة لتحقيق هذه الخطوة».

تنوع قاعدة المستثمرين الذي ينقسم إلى جزأين، الأول طرح منتجات الأسهم والتطلع لفتح قنوات أخرى لجذب مستثمرين آخرين قد يتداولون في المستقبل. وتابع: «نحن حالياً لدينا تعاملات مع ممثلي شركات الاستثمار الذي سيتم طرح الصناديق العقارية المدرجة للدخل لهم في القريب العاجل REIT، وهذه واحدة من المنتجات التي نتأمل أن تكون فيها إيجابية، كما أن الحل الواقعي والقاطع يكمن في إيجاد سوق للسندات وهو يشمل إصدارات الشركات التجارية بحيث لا يشكل إلا 4 أو 5٪ من القيمة السوقية أي بما يعادل 1,4 مليار دينار من إجمالي 30 مليار دينار».

وأشار إلى ضرورة خلق سوق لتداول الأدوات الحكومية وسداتها وهذا يعتبر شيئاً ضرورياً. لكن يجب التعاون كشركة بورصة الكويت و«هيئة أسواق المال» مع بنك الكويت المركزي والأطراف المتعاملة الأخرى لتعزيز كليات السوق، مبيناً أن شركة البورصة يجب عليها الترتي في باقي المؤشرات الكبرى مثل MSCI «مورغان ستانلي» لذلك من الضروري تعزيز الأعمال والترويج لمديري الاستثمار بحيث تكون هناك بصمة في هذا الجانب.

#### خدمات جديدة للوساطة

أما بخصوص الهدف الثالث الذي

يستطيعوا الحصول على صافي التداولات (Netting) وهو عبارة عن أنه في حال تمت عملية البيع والشراء تتم المحاسبة على صافي التداولات فقط، وتعتبر هذه العملية مفضلة للمتعاملين في السوق سواء في منطقة الخليج أو على مستوى العالم. وشدد العصيمي على ضرورة إصدار لائحة تنظم أعمال (المارجن) وهذه اللائحة يجب إدخال شركات الاستثمار والوساطة فيها والبنوك بشكل غير مباشر وجزئي، حيث إننا نتكلم عن قيمة سوقية تبلغ 30 مليار دينار، ولكي نستطيع الحصول على نتيجة تأثير (المارجن) في عمليات التداول نتحدث عن نسبة تتراوح بين 3 و4٪ من القيمة السوقية التي تعادل مليار دينار.

وبين أن رأسمال شركات الوساطة وشركات الاستثمار حالياً تتطلب طرفاً ثالثاً مسانداً يعمل جنباً إلى جنب معهم للمساهمة في تسهيل الأعمال، لذلك يجب على اللائحة الجديدة مراعاة وجهة نظر البنوك في هذا الشأن، أما العنصر الرابع المرتبط بالمارجن وهو أمر إجرائي بسيط وهو موضوع قيام الأطراف المتعاملة بوضع نظام بسيط لقياس المخاطر وتفعيله، (المارجن كول) أو ما يعرف بتغطية المخاطر وكيفية التعامل معه.

وتناول العصيمي الهدف الثالث لتطوير البورصة حيث قال أنه يجب التركيز عليه خلال الفترة المقبلة وهو

ادار الندوة واعدتها للنشر:  
أحمد مغربي - طارق عربي - رباب الجوهري  
فيديو: باهي أحمد

في البداية، قال رئيس قطاع الأسواق في شركة بورصة الكويت محمد العصيمي إن المرحلة المقبلة للبورصة تعتبر انتقالية ويجب التركيز فيها على 3 أهداف أساسية وهي جذب السيولة وتنوع قاعدة المستثمرين وتطوير أعمال شركات الوساطة والعمل على إدراجات نوعية.

وتناول العصيمي بالشرح الأهداف الثلاثة حيث قال إن جذب السيولة للبورصة يعتمد على 3 عناصر أساسية تقع تحت هذا البند: أولاً تفعيل حقيقي لدور صانع السوق، ثانياً: طرح خدمة المارجن (التداول بالهامش) بحيث تكون مقبولة لجميع الأطراف المتعاملة والأمر الثالث العمل على إدراجات نوعية في البورصة بشكل عام، سواء ذات القيمة الكبيرة أو المتوسطة.

وذكر العصيمي أنه عند مطالعة موضوع صانع السوق قامت شركة البورصة بالاجتماع مع ممثلي شركات الاستثمار في أكثر من مناسبة وتم التحدث حول أسهم الخزينة وبناء عليه خاطبت «هيئة الأسواق» لإمكانية تفعيل أسهم الخزينة، كما قامت شركات الاستثمار بطلب تعديلات على اللائحة التنفيذية، مبيناً أن شركة البورصة قامت خلال الفترة الماضية وبالتعاون مع هيئة أسواق المال بإبصال هذه الرسالة. وبين أن التعديلات التي طلبتها شركات الاستثمار «مستحقة» ويجب أن تكون من ضمن الصفقة (الباكج) قبل أن تنطلق أعمالها حتى تسهل عملية البيع والشراء.

وأضاف العصيمي قائلاً: «كما هو معروف أن صانع السوق ظهر في نهاية 2016 ولكن وفقاً للائحة التنفيذية لا نملك ترخيص لصانع سوق واحد ولكننا كشركة بورصة الكويت قمنا بتأهيل إحدى الشركات التي خاضت طوال فترة الصيف الماضي اختبارات كفيفة، والبورصة جاهزة اليوم للتوقيع مع أي شركة تتطلع للدخول في هذا الأمر».

وأشار العصيمي إلى أن موضوع المارجن (التداول بالهامش) يعتبر شيئاً يستخدمه المتعاملون في السوق ومنهم صانع السوق، وتم طرحها، في السابق بشكل بدوي ولكنها ستصبح الآن بشكل أوتوماتيكي.

وقال العصيمي إن المارجن (التداول بالهامش) يتضمن 4 عناصر رئيسية وهي: الأول أن المعندين في المقاصة يجب عليهم عمل تعديلات على نظام التقاص لديهم، حتى



(هاني الشمري)

علي الموسى وصالح السلمي ومحمد العصيمي وفيصل صرخوه في لقطة جماعية مع مدير التحرير الزميل محمد بسام الحسيني والزملاء في قسم الاقتصاد

#### لأول مرة في الكويت



شاهد بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق  
Zappor







الموسى: لماذا نتجنب دائما «الإفلاس» بالرغم من أن السوق يشتمل على شركات بحكم المفلسة؟.. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة نعتبرها «كالايتام»

# الأسهل تبقى الخيار الأفضل للمستثمر لكن عليه الانتقاء بين الغث والسمين



فيصل صرخوه متحدثا خلال الندوة ومتابع من ضيوف الندوة والزلاء في قسم الاقتصاد

## توصيات الندوة

### محمد العصيمي:

- 3 أهداف للبورصة في الفترة المقبلة تتمثل في جذب السيولة وتنويع قاعدته المستثمرين وتطوير أعمال شركات الوساطة.
- إصدار لائحة تنظم أعمال المارجن بمشاركة شركات الاستثمار والوساطة والبنوك.
- إضافة أغراض إلى شركات الوساطة تشمل تقديم خدمة المارجن وإدارة كاش العميل.
- سوق سندات لإصدارات الشركات التجارية.
- خلق سوق لتداول أدوات الحكومة وسداتها بهدف تنشيط البورصة.
- التسويق الداخلي والخارجي لأعمال البورصة.
- تلبية متطلبات جميع أنواع المستثمرين بتنوع المنتجات والخدمات ودفعهم للمشاركة في السوق.

### فيصل صرخوه:

- استعادة ثقة المستثمرين المحليين والإقليميين بالسوق بشكل أكبر خلال المرحلة المقبلة.
- من الضروري بدء خطوات الخصخصة بناء على استراتيجية تعكس السياسة العامة للدولة.
- تركيز استراتيجية الدولة على القطاعين العام والخاص.
- العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين.
- إيجاد صانع حقيقي للسوق قادر على خلق أدوات جديدة بالبورصة.

### صالح السلمي:

- القطاع الخاص لا يقوم بدوره الصحيح ويجب إفساح المجال أمامه.
- الهدف الحالي للملاك الجدد للبورصة يتركز في تنشيط السيولة.
- أدعو إلى إدراج كل نشاط تحت مظلة القطاع الخاص بالبورصة.
- يجب التخفيف من شروط الإدراج المتعلقة بالربحية وغيرها.

### علي الموسى:

- ضرورة إشراك القطاع الخاص في المنظومة الاقتصادية.
- تعزيز وجود المستثمر الأجنبي وفتح قنوات استثمارية جديدة.
- تحريك الاقتصاد المحلي لينعكس إيجاباً على البورصة.
- الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها عصب الاقتصاد.
- الاستعانة بالكوادر الوطنية الشابة ذات الكفاءة والخبرة العالية.
- فتح علاقات اقتصادية مع العراق قبل أن تسبقنا دول أخرى.
- منح الشركات الصغيرة بعض الأعمال من المناقصات الحكومية.

## حضور الندوة

### فيصل صرخوه

الرئيس التنفيذي لشركة كامكو للاستثمار، رئيس مجلس إدارة بيت الاستثمار العالمي جلوبل.

### صالح السلمي

رئيس مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية والدولية «إيفاء».

### محمد العصيمي

رئيس قطاع الأسواق في شركة بورصة الكويت.

### علي الموسى

رئيس مجلس الإدارة السابق في البنك التجاري.

## وضع مزر لمستشفيات الكويت.. لماذا؟

أبدى علي الموسى استياءه من الأوضاع التي آلت لها المستشفيات في الكويت، وضرب مثالا على وضع المستشفى الأميري الذي بات أشبه بحرب أهلية.. فالمرضى في الممرات وحالة الأطباء يرثى لها، فيما لم يتم تجهيز مبنى المستشفى الجديد حتى الآن. وأضاف الموسى قائلا: كيف نتطلع إلى استثمارات أجنبية ونحن نحاول بشتى الطرق فرض القيود ومضايقة الأجنبي، في أميركا على سبيل المثال نجد تشددا ولكن هناك تسهيلات للمستثمرين، فيجب على الدولة أن تحسم أمورها، نحن نفتقر إلى السياسة المتناغمة في كل أوجه الاقتصاد، فلا شك أننا نؤيد الالتزام وعدم مساس سيادة الدولة بالنسبة للقطاع النفطي ولكن النفط فيه العديد من الشركات التي تحتاج إلى خصخصة.

## روشة علي الموسى العلاجية

قدم علي الموسى روضة علاجية لوضع الاقتصاد والبورصة بشكل عام، حيث قال إن مسؤولية إعادة السيولة للبورصة ليست مسألة يسأل عنها السوق أو المؤسسات المتصلة بالسوق مباشرة ولكن هذا الأمر تسال عنه الحكومة. وأضاف الموسى أن الحكومة لديها العديد من المستشفيات الكبرى المغلقة والتي تعدت كلفتها المالية ملايين الدنانير، مطالبا الحكومة بضرورة فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في إدارة تلك المنظومة الصحية.

### وضع «مهزوز»

وأضاف: «الشركات الكبيرة هي الأكثر ثباتا فيما تعاني أغلبية الشركات الصغيرة من وضع «مهزوز»، هناك أمر آخر لابد من تحريك الاقتصاد المحلي فأذا لم ننجح في ذلك الأمر فلننسى أمر البورصة، فلننسى البورصة الوحيدة بالعالم فجميع البورصات تتطور من حولنا، ولا شك أن البورصة هي مرآة الاقتصاد وأحد أبواب الاستثمار وهذه ميزتها، ولهذا يجب أن تتمتع بمرونة أكثر لأن المخاطر بها أكبر ونحن لا نتطلع إلى الخسارة».

وفي سؤال حول كيفية تحريك الاقتصاد المحلي خاصة مع ارتفاع أسعار النفط؟ قال إن الحكومة لم تتخذ أي إجراء حيال قطاع الاستثمار منذ 2008 وتحديدا منذ بدء الأزمة المالية العالمية، وكان قطاع الاستثمار ليس جزءا من اقتصاد البلد، وإذا نظرنا على سبيل المثال إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة نجد أنها عصب الاقتصاد في الدول الكبرى مثل ألمانيا واليابان، أما نحن فنعتقد أن تلك المشاريع كالايتام تظل كما هي طيلة حياتها «بيتمية»، وطالب الموسى بضرورة إشراك القطاع الخاص في المنظومة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا تمت ترسية إحدى المناقصات بقيمة 10 ملايين دينار، فليتم منح مليون دينار للشركات المصنفة والمقبولة كنوع من التشجيع، والسؤال الذي يطرح نفسه حاليا هو: كيف لشركة صغيرة المنافسة، لهذا فإن الإجابة هي بالطبع لا، فرأس المال الاقتصادي معزول عن باقي الاقتصاديات الأخرى، مضيفا: «النتائج ينشأ في بيئة عمل ناجحة والفاشل يعيش في بيئة عمل فاشلة».

وشدد الموسى على تمتع الكويت بكوادر وطنية وأعية وذات خبرات ولديهم القدرة على التطوير والتعلم، مضيفا: أعرف الكثير من الشباب الكويتي الذي عمل في مؤسسات عالمية مرموقة، ويجدر بنا الاستعانة بهم ولكن: «على من تقرأ مزاميرك يا داود؟!».

### الاقتصاد «اختنق»

وذكر الموسى أن الاقتصاد الوطني «اختنق» وبالتعبية لحقت به البورصة، حيث إن من المؤشرات التي تدل على عدم تناغم السياسة الاقتصادية السيئة مع العراق هي التطبيق في هذا الجانب، لذا يجب علينا الانطلاق وعدم التأخير حتى لا تسبقنا أي دولة أخرى في فتح علاقات اقتصادية مع العراق. وتابع الموسى قائلا: السؤال الذي يطرح نفسه الآن.. هل نحن قادرون على الاحتفاظ برأس المال الوطني؟ الإجابة هي بالطبع لا، فرأس المال الوطني الذي يخرج من الكويت إلى الخارج أكثر مما يتصور الجميع، حدث أن تلك الأموال اذا وجدت فرصا داخل الكويت فإنها لن تتجه إلى الخارج، مستشهدا بمثال مطار الملكة علياء في الأردن الذي انشأه القطاع الخاص الكويتي، وهو الأمر الذي يدعو إلى الفخر.

مظلة القطاع الخاص في البورصة، كذلك يجب التخفيف من شروط الإدراج المتعلقة بالربحية وغيرها». وفتح السلمي الإختلاف فيما بين التمويل التجاري والاستثماري قائلا: «من ضمن النقاط الأخرى التي كنا ندعو لها هي عملية التمويل، فمعظم ما لدينا هو تمويل تجاري، وفي السابق كانت تحدث لدينا أزمة بمعدل ما بين ستة ونصف إلى سنتين بسبب التداخل، فالقروض يجب أن تكون استثمارية وليست تجارية، وهناك فرق كبير بين النوعين، فعلى سبيل المثال فزنا مؤخرا بشركة «أم الهيمان» وحتى نستطيع إنهاء البناء في هذه الشركة فإننا نحتاج بين 3 سنوات ونصف السنة إلى 4 سنوات، فكيف يمكن أن ندخل نحن على استثماري من هذا النوع بقروض تجارية؟ بالتأكيد سيكون هناك نقطة لا يمكن الالتقاء فيها، وبالتالي سنطلب البنوك أموالها على الرغم من أن المشروع لم يعمل بعد، وهذا خطها. وتابع السلمي حديثه قائلا: «منذ أواخر الثمانينات ونحن ننادي بوجود بنوك استثمارية أو ما شابه، أو السماح للبنوك بأن تخلق قاعدة من هذا النوع كبنوك استثمارية، وبالتالي تحقق المعاملة التي تتسبب في فشل أي مشروع سواء كان زراعيا أو تجاريا أو صناعيا، لذلك يجب إيجاد كيان يهتم بهذا الجانب، ولا شك أن هذا الطرح سيكون ناجحا لأنه مطلوب».

### لا سحر ولا كيمياء

قال وزير التخطيط الأسبق ورئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي السابق علي الموسى إن الكوارث الشابة في القطاع الخاص لديهم الكفاءة والمعلومات والخبرة لقيادة أي مرفق في الدولة، مضيفا: «إدارة مرفق كالبورصة لا يعتبر نوعا من السحر ولا الكيمياء بل علم يتم تدريسه»، مشيرا إلى أن البورصة ليست هدفا في حد ذاتها ولا يمكنها أن تنشط بمفردها إنما هي مرآة الاقتصاد فإذا «نامت» نام الاقتصاد.

وأوضح الموسى انه من غير المعقول تأخر الوضع الاقتصادي المحلي حاليا وانفجاره إلى الاهتمام، مبيدا عدم تقاؤه بالأوضاع الراهنة، واستعرض الموسى بعض المعلومات، حيث قال إن البورصة هي التي تحدد سعر النفط لأن من كل 10 براميل يباع في البورصة برميل حقيقي واحد، ولهذا تكمن أهمية البورصة، متسائلا: لماذا لا نجد الحلول؟

ودعا الموسى الجهات المعنية إلى النظر للبورصة النشطة المجاورة العالمية، متسائلا: «هل لدى تلك الأسواق شركات ممنوع التملك فيها بأكثر من 2٪ مثلا يطبق في الكويت؟، نحن كدولة نستطيع منع التداول، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأميركية يمنع دخول الأجنبي في أي مؤسسة تملك «التكنولوجيا النووية»، ولا ضرر أو ضرار من الأمر ولكن كيف لشركة كالمواشي أن تمنع فيها الاستثمار بأكثر من 2٪.. هل يعقل ذلك؟».

ولفت إلى ضرورة تطبيق المنطق، وتابع: «أنا لا أقول افتحوا الأمور على مصراعها ولكن تلك القيود المفروضة في البورصة تعطي انطباعا لدى المستثمر الأجنبي انه غير مرحب به».

### شركات مقفلة

وقال: «إن دور البورصة يقتصر على التأكد من الأرقام التي تقدمها الشركات للإدراج بحيث تكون هذه الأرقام صحيحة وسليمة، خاصة أن لدينا اليوم أكثر من 2500 شركة مقفلة مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة ولو افترضنا أن رأسمال كل شركة مليون دينار، فهذا يعني وجود 25 مليار دينار وهو مبلغ ضخم بالتاكيد، لذا يجب تسهيل عملية وضع هذه الشركات تحت

لديها اعتراض على بعض التشريعات الخاصة بخصخصة البورصة، بيد أن الأمر أصبح من الماضي، ولكن كوننا قطاعا خاصا لنا توجهاتنا التي لن تكون بعيدة عما قام به من سابقونا، نتمنى أن تكون عند حسن ظن الجميع فينا ونقوم بتأدية الدور المطلوب منا في تكملة المسيرة. وأشار السلمي إلى أن الهدف الحالي للملاك الجدد للبورصة يتركز في تنشيط السيولة، ولكن للأسف رأى أن التمويل تلعب جزءا بسيطا في هذا الشأن، فالسيولة في العامل المساعد لبيع وشراء الأسهم والأهم عملية التمويل لهذه الأنشطة، ولهذا يجب الاهتمام بالأمر الصغيرة قبل الكبيرة لاسيما أن قواعد اللعبة في السوق تغيرت منذ 2008 وهو الأمر الذي تسبب في الكثير من المشاكل، ودفع العديد من الشركات للخروج من السوق، فنحن نتحدث حاليا عن 176 شركة مدرجة من أصل 220 شركة مدرجة قبل 2008.

### تغيير قواعد اللعبة

وبين أن شركات الاستثمار ليس لديها اليوم أي مساهمات في الناتج المحلي، ولقد أصبحت «عالة» تنتظر الفئات، فعلى سبيل المثال كان لدينا مشروع لإنشاء مصنع وقمنا بالتواصل مع جميع البنوك التي طلبت الأوراق لاستكمال عملية التمويل وتم تقديمها بالفعل ولكن البنوك طلبت ضمانات تصل إلى 250٪، وهذا تغيير قواعد اللعبة الذي قصده الذي تم في 2008. والسؤال هو من المسؤول عما يحدث؟ حاولت البنوك الأجنبية تقديم تمويلات فيما تشددت البنوك المحلية فلماذا؟ فاليوم غياب السيولة لن يعيش إلا سهم الشركة المدعومة من الحكومة. وأشار إلى انه في السابق كان يتم تحديد ارتفاع البورصة وفقا لأسعار النفط، حيث إذا صعد فإن ميزانية الدولة تكون جيدة ويتم زيادة الإنفاق وبالعكس كانت أوضاع الميزانية تتأثر في حال انخفاض أسعار النفط، ولكن اليوم المعادلة اختلفت فارتفاع أو انخفاض أسعار النفط لم يعد مقياسا للبورصة.

وأشار السلمي إلى أن ارتفاعات البورصة الأخيرة تعود إلى شراء المكف الذي تقوم به الصناديق الأجنبية بناء على توصيات من فوتسي راسل وبعض الجهات الأجنبية الأخرى. وذكر أن الكويت دائما سياقة في التشريعات التي تشجع الاستثمار، فنحن أول دولة طبقت التيسير الكمي في عام 1983، ولكن الوضع حاليا مختلف فالحلول مرفوضة من قبل الجهات المعنية، والسؤال هنا لماذا.. فالبورصة مرآة الاقتصاد ولا نريدها أن تكون خاوية.

وقال السلمي انه في سبيل تحقيق الوكسة يجب أن يكون القطاع الخاص مصحنا، فإن أسهل طريق هو تسهيل الإدراج في سوق الأوراق المالية، لأن هذه الشركات ستكون مضطرة لتطوير نفسها في هذا الحال. وأضاف: «أنا شخصيا كنت أرى أن القطاع النفطي سيضيق رقما كقيمة لكنه لن يؤدي إلى الهدف المنشود من سيولة، لأن الغالبية ستكون للحكومة، لذلك كنت أدعو إلى إدراج كل نشاط تحت

ما وجدناه في تحالف الاستثمارات الوطنية وبورصة أثينا.

### القطاع الخاص أثبت نجاحه

من جانبه شكر رئيس مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية والدولية «إيفاء» صالح السلمي الأطراف المشاركة في خصخصة بورصة الكويت، وقدم السلمي شكرا خاصا إلى محمد العصيمي لما قام به من جهد واضح في عملية الخصخصة طوال الفترة الماضية.

وذكر السلمي أن القطاع الخاص أثبت نجاحه في العديد من القطاعات التي تمت خصخصتها من قبل ولهذا هناك ضرورة يجب أن تقوم بها الدولة في تهيئة المناخ لكي يقوم القطاع الخاص بدوره المنشود في الاقتصاد الوطني.

وشدد السلمي على أن الشركات الكبرى في السوق تعاني والدليل هو شكوى أحد رؤساء المجموعات الكبرى في السوق إلى شخصيا قبل أيام من تردى الأوضاع الحالية دون وجود أي بارقة أمل.

وبين أن القطاع الخاص لا يقوم بدوره الصحيح، فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت الحكومة مؤخرا بإنشاء 7 مستشفيات بتكلفة ضخمة والسؤال هنا لماذا نتحمل الدولة بمفردها الجهد والكلفة؟ ولماذا تؤدي الدور بالكامل؟ وإلى متى سنظل تلعب الحكومة هذا الدور؟

وتابع: فلننظر إلى مستشفى جابر الذي يعد تحفة فنية كما أن كلفتها المالية الضخمة تعد عبئا إضافيا على كاهل الحكومة، ولذا يستوجب إشراك القطاع الخاص في إدارة مثل هذا الصرح الضخم.

وبين أن الشركات الكويتية أثبتت نجاحها في كل مكان وبالتالي الإشكالية تكمن في الفكر، فشركات الاستثمار «مهمشة» والدليل حجم مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الذي انخفض من 14٪ في عام 2010 إلى 0٪ في وقتنا الحالي.

وقال إن المعطيات الاقتصادية الحالية كانت وراء تحسنا للدخول في خصخصة البورصة وقد نجحنا في تحقيق الهدف. وتابع: «لا شك أن خطوة الخصخصة جاءت متأخرة وأنا كمجموعة تقدمنا بطلب لإنشاء بورصة في الكويت عام 2007، وهو نفس العام الذي تقدمنا فيه بالولايات المتحدة الأمريكية للحصول على رخصة لإنشاء بورصة، ومينا هذا لم نخلق أي رد من الجهات الحكومية في الكويت بخصوص إنشاء البورصة».

وذكر السلمي ان المجموعة نجحت في الحصول على الرخصة في أميركا وتمت مباشرة العمل فوراً والتي وصلنا إلى 10٪ من ال Turn Over آن. وأضاف السلمي بالجهود التي قامت بها الجهات المسؤولة عن الخصخصة وتحقيقهم الهدف وان طالت الإجراءات لفترة الـ 6 سنوات الماضية، حيث قام القائمون على عملية الخصخصة بجهد واضح وملموح ولديهم الحماسة، معتبرا شهادته فيهم مجروحة بسبب علاقته الشخصية مع الكثير منهم.

وتابع: «قام القائمون على لجنة السوق بعمل جيد وأن كان لنا بعض التخفظات ولكنها صحية، حيث إن الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية».

وذكر السلمي ان المجموعة كان